



تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا بعد عام ٢٠١١

Challenges Of Russian Foreign Policy Towards Libya After2011

أ.م.د. أمير نجم عبود

الباحث عيسى حسين حزام

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

Asst Prof Dr. Ameer Najm Abbood

Researcher Issa Hussien Hezam

Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.179\(A\).22704](https://doi.org/10.36322/jksc.179(A).22704)

الملخص:

يتناول هذا البحث تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا، والتي تجعل من موقفها تجاه ليبيا موقفا حساساً، وقد تنوعت هذه التحديات وتشكلت بأشكال مختلفة، منها المحلية وأخرى إقليمية ودولية، ولم تقتصر هذه التحديات على مجال معين بل كانت تحديات متنوعة سياسية وأمنية واقتصادية، واجهت روسيا العديد من التحديات الكبيرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وكانت هذه التحديات على المستويين الداخلي والخارجي، كما يمكن فهم السياسة الخارجية الروسية في ليبيا جاءت من اجل المصالح في تلك المنطق المهمة الاستراتيجية، ومن خلال دول شمال افريقيا وليبيا بالتحديد تسعى روسيا في العودة لمكانتها العالمية بين الدول الكبرى، وقد ظهرت في ليبيا عدة تحديات أثرت في السياسة الخارجية الروسية بعد عام ٢٠١١، ولهذه التحديات مصادر مختلفة منها الداخلية، ومنها الإقليمية، وكذلك الدولية، وقد تأثرت بها السياسة الخارجية الروسية .
الكلمات المفتاحية: تحديات، السياسة الخارجية، روسيا، ليبيا.





Abstract:

This research deals with the challenges of Russian foreign policy towards Libya, which makes its position towards Libya a sensitive one. These challenges varied and took shape in different forms, including local, regional and international ones. These challenges were not limited to a specific field, but rather were various political, security and economic challenges that Russia faced. There were many major challenges after the dissolution of the Soviet Union, and these challenges were at the internal and external levels. As can be understood, Russian foreign policy in Libya came for the sake of interests in that strategic mission logic, and through the countries of North Africa and Libya in particular, Russia seeks to return to its global position among the major powers. Several challenges emerged in Libya that affected Russian foreign policy after 2011. These challenges have various sources, including internal, regional, and international, and they have been affected by Russian foreign policy.

Keywords: Challenges, Foreign Policy, Russia, Libya.





المقدمة:

لروسيا تاريخ طويل من العلاقات مع ليبيا، إذ تعود هذه العلاقات إلى ستينيات القرن الماضي، في ظل حكم معمر القذافي والتي بدأت بشكل جدي مع الاتحاد السوفيتي، ولكن تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي جعل من روسيا تقطع علاقاتها نتيجة المشاكل التي تعانيها، إلا إن جاء الرئيس فلاديمير بوتين عاد العلاقات مع ليبيا، وقام بإسقاط الديون الليبية، عند بدأت الاحداث في ليبيا ١٧ شباط ٢٠١١، رفضت روسيا التدخلات الخارجية، ولكن لم تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣ لعام ٢٠١١، وبعد سقوط حكومة القذافي عادت روسيا لتوجه سياستها الخارجية تجاه ليبيا بسبب ما تتمتع به ليبيا من موقع استراتيجي حيوي وموارد طبيعية، وتنفيذ مشروعاتها التي تم التعاقد عليها قبل سقوط النظام، لكن هذه السياسة الخارجية واجهت تحديات في ليبيا.

أهمية البحث

إن موضوع هذا البحث يتناول أهمية بالغة على مستوى العلاقات الدولية، نتيجة التطورات الحاصلة في قارة افريقيا وتوجيه السياسة الخارجية الروسية اتجاه تلك المنطقة وليبيا تحديداً، وتعد روسيا واحدة من أكبر الدول في العالم جغرافيا وتؤدي دوراً مهماً في التفاعلات الدولية لامتلاكها القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، لذا من المهم دراسة التحديات التي تواجهها سياستها الخارجية في ليبيا.

أهداف البحث

يهدف البحث للتعرف على أهم التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي تواجهها روسيا في سياستها الخارجية اتجاه ليبيا، ودور روسيا في مواجهة تلك التحديات لما تمثله ليبيا من أهمية بالنسبة لروسيا.





إشكالية البحث

يناقش هذا البحث أهم التحديات التي تواجه روسيا في سياستها الخارجية اتجاه ليبيا، وبالتالي تلك التحديات تؤثر على السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا.

فرضية البحث

تتطلب فرضية البحث من فرضية أساسية تقوم على أن المتغيرات التي حدثت بعد عام ٢٠١١ في ليبيا، وتوجيه السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا، التي تعرضت للعديد من التحديات على مستوى الداخل الليبي، وعلى المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الدولي، ومن الممكن أن تؤثر على السياسة الخارجية الروسية في ليبيا.

إذ يسعى البحث إلى إثبات هذه الفرضية من خلال استعراض وتحليل أهم التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا بعد عام ٢٠١١.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي الذي من خلاله يتم استعراض أحداث الماضي وأهم المحطات التي تمثل تحدياً لروسيا، والمنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل الأحداث بشكل علمي منظم للوصول إلى حقيقة هذه التحديات.

هيكلية البحث

نعتمد في هذا البحث على خطة مقسمة إلى ثلاث محاور، إذ نستعرض في المبحث الأول التحديات في الداخل الليبي للسياسة الخارجية الروسية، وفي الحور الثاني سيتم تناول التحديات الإقليمية للسياسة الخارجية الروسية، وفي المحور الثالث سنتطرق إلى أهم التحديات الدولية للسياسة الخارجية الروسية في ليبيا.





المحور الأول: التحديات الداخلية في ليبيا للسياسة الخارجية الروسية:

تواجه ليبيا تحديات كبيرة وعلى عدة مستويات وبمختلف الأصعدة منها السياسية والأمنية، وتمثل هذه التحديات للسياسة الخارجية الروسية ودورها في ليبيا. وفي هذا المحور نتناول التحديات السياسية والتحديات الأمنية.

أولاً: التحديات السياسية في ليبيا

كانت أولى المشاكل السياسية التي واجهت ليبيا ما بعد القذافي هي انهيار المؤسسات وتلاشيها، فبرغم من مظاهر الاستقرار، ورغم وجود المجلس الوطني الانتقالي والاعلان عن صياغة دستور جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي، إلا أنه لم يستطع لم شمل المجتمع الليبي تحت راية موحدة وسلطة مركزية مهيمنة، ومن هنا أصبح المشهد الليبي فوضوياً وخالياً من المسؤولية، حيث تتعالى الاتهامات بين القيادات في ليبيا، إضافة إلى كون الأحزاب السياسية في ليبيا ذات قاعدة عسكرية، وذلك لكونها تمتلك ميليشيات وكتائب مسلحة خاصة بها وتابعة لها ما يجعل العمل السياسي غير بعيد عن التهديد والعمل العسكري^(١).

مهتد العديد من القضايا في الشأن الليبي الطريق لانقسام سياسي في ليبيا أدى إلى تعدد المؤسسات السيادية، وتم تجزئتها في البلاد، بما في ذلك المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، بين سلطتين في ليبيا: واحدة تعمل من مدينة طرابلس في الغرب وتعمل الأخرى في مدينة طبرق في الشرق. ولكل سلطة داعمين دوليين ومحليين^(٢).

ولقد مثل الصراع على تجزئة السلطة واحداً من أهم تداعيات الأزمة السياسية، ويدور محور الصراع بشأن السلطة التشريعية، التي ستكون عاملاً مهماً في تحديد ملامح الخريطة السياسية^(٣).





ونتيجة لهذه الممارسات جعلت مناطق تعيش عداوة مع مناطق أخرى وهذا ما يجعل المصالحة الوطنية تواجه تحديات. ولا يمكن تحقيق المصالحة قبل إلا بالقانون، وقد صدر قانون العزل السياسي الذي تم اقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارة العدل والخارجية من قبل الجماعات المسلحة^(٤). فباتت ليبيا منقسمة سياسياً بحكومتين ومجلسين ومصرفين ، فجاء الدور على ولادة حكومات التوائم، والانتقال داخل الحكومة الواحدة، فمن المؤقتة إلى حكومة الإنقاذ ، فحكومة الوفاق الوطني ، مروراً بحكومة الاستقرار وحكومة الوحدة الوطنية والحكومة الليبية ، وجميعها بسبب التشطي السياسي الذي تسبب في الانقسام المؤسسي بالبلاد، ومحاولة انتاج حكومة جديدة من قبل البرلمان بعد أن سحب الثقة من حكومة " فتحي باشاغا" وايقافه عن العمل والتحقيق معه، وهي اخر حكومة انتجها البرلمان والتي لم تتمكن من دخول العاصمة السياسية طرابلس رغم محاولات الدخول بالقوة العسكرية، لكنها في النهاية عجزت وبقيت حكومة منفي تستلغ الأموال من البنوك الخاصة والعامة وتلاحقها اتهامات فساد واهدار بالمال العام، فتم انتاج حكومات متعددة بتسميات مختلفة من دون تحقيق ادنى درجات الوصف الوظيفي لها، وقد غاب التوافق السياسي بعد الإعلان عن اجراء انتخابات في نهاية عام ٢٠٢١، وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات تسجيل (٢.٨) مليون ناخب ، لكن دون إتمام العملية الانتخابية على خلفية شكوى من اطراف سياسية بشأن قوانين الانتخابات وتفصيلها على مقياس بعض الشخصيات، فضلاً عن وجود مرشحين كاللواء "حفتر" ،والذي لا تسمح له قوانين الانتخابات بالترشح كونه عسكرياً ويحمل جنسية دولة اجنبية ،ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" كونه اختير كرئيس لحكومة مؤقتة شريطة ان لا يترشح لمناصب سياسية بعد انتهاء ولايته ، فضلاً عن ترشيح "سيف الإسلام الفذافي" المطلوب للعدالة، والذين قبلت مفوضية الانتخابات ترشيحهم جميعاً ،واعلن





رئيس المفوضية العليا للانتخابات، ان عقبات أمنية وقضائية وسياسية شكلت قوة قاهرةً منعت عقد الانتخابات في موعدها (٥).

الوضع الذي عاشته ليبيا شكل مخاوفاً كبيرةً للسياسة الروسية؛ إذ كانت تتخوف من انتقال الحراك الى أراضيها فالتشابه الكبير بين النظام الروسي وأنظمة الحكم العربية الشمولية وترتيب انتقال السلطة، والاستقطاب الحاد لها، يجعل روسيا تتخوف من انتقال الحراك لها، كما أن حالة الحراك الثوري في العالم العربي قد يكون لها تأثير مباشر في جمهوريات العمق الروسي مثل تترستان (٦).

ثانياً: التحديات الأمنية في ليبيا

يبقى العامل الأمني يحتل حيزاً مؤثراً في عدم قدرة الحكومة الليبية الجديدة على تثبيت نفسها في ظل الواقع الجديد، ويمثل التحدي الأمني في فوضى الجماعات المسلحة والقرار العسكري، فلا زالت بعض المجموعات المسلحة تعمل بعيداً عن القيادة العسكرية المركزية، كما ان انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار مظاهر التسلح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة سيشكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار عمليات الانتقام والثأر ضد الجماعات التي وقفت بالضد من الاحتجاجات (٧).

إن الساحة السياسية الليبية أصبحت مفتوحة على أكثر من قوة سياسية مختلفة تتمتع بها الجماعات الإسلامية المتشددة والتي تتمتع بنفوذ وتأثير قوي، وهذا الامر سينعكس على السياسة الروسية وتحالفاتها في المنطقة العربية ويؤثر على استمرار العلاقة بليبيا، وقد يكون له بعض ردود الأفعال المتشددة اتجاه الحضور الروسي في ليبيا من منطلق الامتداد المتطرف، لاسيما مع تنامي التيارات السلفية والجهادية المناوئة لروسيا في المنطقة وتحديداً في ليبيا (٨).

كما ترى روسيا ان الحركات الإسلامية اداة تسخر لأضعاف الأمن الروسي. وفي حال سقوط القوقاز في قبضة القوميين الاسلاميين، ربما تختفي الدولة الروسية في شكلها الحالي، كما تخشى روسيا تسرب





"الاسلامية الراديكالية" من العالمين العربي والإسلامي وانتشارها أكثر مما تخشى خسارة مصالح اقتصادية وعقود التسليح^(٩).

كما تخشى روسيا من التطرف الاسلامي، الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وما ينتج عنه من تفاقم للراديكالية الاسلامية، وانتشارها بين الدول الجنوبية المجاورة لروسيا وحتى المسلمين الروس، حيث تشعر روسيا بالقلق إزاء تأثير الإسلام السياسي على مواطنيها المسلمين^(١٠).

المحور الثاني: التحديات الإقليمية للسياسة الخارجية الروسية في ليبيا:

شكّلت الاضطرابات في ليبيا تحولاً استراتيجي في المنطقة والموقف الإقليمي، كما باتت مدخلا لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية للدول، فأخذت تبرز بين القوى الإقليمية حالة من التنافس في ليبيا، وكذلك أنماط العلاقات بين ليبيا والقوى الإقليمية من منظور الندية أو التبعية أو الهيمنة.

أولاً: التحدي التركي

إن السياسة الخارجية التركية تتميز بوجود عدد من المبادئ الثابتة ومنها رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا وذلك لاعتبارهم الامتداد الجغرافي والعمق الاستراتيجي لانتمائها الإسلامي بعد أن أدركت انها لا يمكن الاهتمام بالجانب الغربي واهمال الدول الأخرى وعلى رأسها الدول العربية، فضلاً عن مبدأ آخر خاص باتباع طريقة فعالة لمنع أي تكتل في المنطقة ضد تركيا^(١١).

استطاعت تركيا أن تقوم بعدة خطوات عززت من فاعلية الدور الإقليمي، وفقاً للرؤية التركية الجديدة فأنها تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والعسكري والاقتصادي مما يؤهل تركيا تؤدي دور إقليمي كبير وتحقيق مصالحها^(١٢).





مثل عام ٢٠١١، مفصلاً مهماً في التاريخ السياسي العربي المعاصر، فقد ظلت المنطقة مسرحاً للصراعات، فحتى اليوم تشهد العديد من الدول العربية اضطرابات، إلا أن التدخل في الأحداث الليبية نقل هذه الاضطرابات إلى لعبة الفواعل الخارجية وشهدت تدخلاً إقليمياً، ومن الفواعل الإقليمية الأكثر تأثيراً الدور التركي^(١٣).

ومع تصاعد الاحتجاجات العربية عام ٢٠١١، الذي مثل فرصة ذهبية لتركيا التي شهد دورها الإقليمي صعوداً بعد نجاح اغلب الاحتجاجات ووصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم، مما سهل عليه اداء دور مهم في هذه المرحلة، وقد أشار إليه حينها رئيس الوزراء التركي السابق والرئيس الحالي "احمد داوود اوغلو" بقوله "أن شرقاً اوسطياً جديداً على وشك الولادة، وتركيا تكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق الأوسط"^(١٤).

أن التوجه التركي للقارة الافريقية اقتصادي بحت، وقد فاق حجم المبادلات التجارية مع ليبيا قبل سقوط النظام خمس مليارات دولار سنوياً إضافة إلى سبع مليارات دولار في المقاولات التركية وتنشيط (٧٥) شركة تركية للمقاولات في ليبيا^(١٥).

لا شك أن تركيا تعد واحدة من البلدان التي برزت باستثماراتها في البنى التحتية والفوقية في ليبيا، ونذكر من بين المشروعات التي تنفذها العديد من الشركات التركية الكبيرة، بناء المطار وخطوط نقل الطاقة والمشروعات الكهربائية والالكترونية الميكانيكية وقنوات الطاقة والمياه والفنادق ومراكز التسوق والطرق ومشروعات البنى التحتية، وقد خلقت ليبيا من الشركات خلال الثورة من الشركات التركية لكنها بدأت تعود شيئاً فشيئاً إليها اعتباراً من انتخابات ٢٠١٢، وتتفاوض من اجل البدء مجدداً في تنفيذ المشاريع^(١٦).





فتسعى تركيا إلى توسيع نفوذها في منطقة شمال أفريقيا عبر تسويق نموذج الإسلام السياسي المعتدل حسبها، فتركيا عضو دائم في حلف شمال الأطلسي فبعد ان وطدت علاقاتها مع نظام القذافي حصلت في المقابل على العديد من العقود التجارية المرعبة وفقا لإحصائيات مجلس المصدرين الاتراك انه خلال عام ٢٠١٠ تم تصدير منتجات تركية إلى ليبيا بقيمة مليارين دولار (١٧).

إن اتخاذ قرار التدخل التركي في ليبيا من اجل المصالح التركية، في منطقة مهمة وحيوية جداً بالنسبة للأمن القومي التركي، وتم ذلك من خلال توقيع الاتفاقيتين "الأمنية والبحرية" التي وقعها الجانب التركي مع حكومة الوفاق الليبية في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩، والتي تنص بالمطالبة المباشرة بالحقوق التركية، في مساحات واسعة في "شرق البحر المتوسط" وهي من المناطق الغنية بموارد الطاقة المهمة (١٨). وبعد تفاقم الصراع الليبي ببدء تركيا بالتهيئة لتدخل واسع ورسمي يضمن لها الوجود المستقبلي والعلني، حيث ذهب المسؤولين الاتراك الى دعم حكومة الوفاق، وتوقيع اتفاقيتين البحرية والعسكرية، وفور تصديق البرلمان التركي على الاتفاقيتين ببدء الجيش التركي بتجهيز مركز عمليات وتدريب عسكري داخل ليبيا تمهيدا على الاشراف على المساعدات المقدمة لحكومة الوفاق، وهو المركز الذي يتوقع ان يتطور تدريجيا الى ان يصبح قاعدة عسكرية تركية في المستقبل (١٩).

كما دعمت تركيا الفصائل المسلحة والمليشيات العسكرية لوجستيا وعسكرياً، واتهمت روسيا تركيا بتقديم الدعم إلى تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، إلا أن العلاقات فيما بينهما لم تسير على وتيرة واحدة نتيجة اختلاف المصالح، علاوة ما شهدته تركيا من انقلاب ٢٠١٦، جعل (الرئيس اردوغان) ينتهج استراتيجية جديدة في سياسته تجاه التنظيمات الإرهابية التي تجلت بالتقارب من روسيا (٢٠).





ثانياً: التحدي القطري

كانت العلاقات الليبية - القطرية ذات طابع مميز، قبل اندلاع الثورة مقارنة بالعلاقات الليبية مع دول الخليج التي لم تكن على ما يرام منذ استلام (القذافي) الحكم عام ١٩٦٩، ويرجع الى انتهاج قطر أسلوباً مغايراً لبقية دول الخليج منذ تولي الشيخ (حمد بن خليفة) امارة قطر، حاولت قطر أن تلعب دوراً حتى وأن كان شكلياً في بعض القضايا الليبية، مثل : قضية لوكربي وأطفال الايدز، وتشاركت مع ليبيا في قضية دار فور مع أن اللاعب الأكبر هو ليبيا، كما أن المتميز بالعلاقات مشاركة ليبيا في قمة ٢٠٠٩، والمشاركة القطرية في قمة ٢٠١٠، على المستوى الرئاسي^(٢١).

لليبيا مكانة خاصة في المدرك الاستراتيجي القطري جعلها تدخل لعبة الصراع، إذ كان من المؤكد ان تتورط القوى الأجنبية بحرب أهلية، فليبيا غنيمة مرغوب بها، لديها أكبر احتياطات النفط والغاز في أفريقيا، بينما لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، وترى قطر بليبيا دولة مهمة لا بد أن يكون فيها نظام سياسي متقارب معها^(٢٢).

كما أن الموقف القطري الأكثر خطورة والذي لا يزال قائماً هو قيام قطر بتأدية اوراقها العسكرية فيإمكانها البدء بذلك مع الولايات المتحدة، والتي لديها اتفاقيات تعاون أمنى قطري - امريكي يرجع تاريخه الى عام ١٩٩٢، وتستخدم بموجبها الولايات المتحدة "قاعدة العديد الجوية" كمركز حيوي للضربات ومركز للقيادة والسيطرة في المنطقة، وقد نصت هذه الاتفاقيات، سواء صراحة ام ضمناً، على أن بإمكانها أن تدعو الولايات المتحدة الامريكية إذا واجهت تهديداً أمنياً^(٢٣).

المحور الثالث: التحديات الدولية للسياسة الخارجية الروسية في ليبيا

تواجه روسيا تحديات دولية في ليبيا تتعلق بتعزيز دورها ونفوذها في منطقة شمال افريقيا، وليبيا بالتحديد، حتى باتت ليبيا ساحة للحرب وفي ظل التنافس الدولي على أراضيها بسبب الموقع





الجيواستراتيجي والثروات النفطية الهائلة التي تتمتع بها، إذ يتم تناول الأطراف الدولية التي لها دور بارز في تهديد المصالح الروسية في ليبيا، ووفقاً للآتي:

أولاً: تحدي الولايات المتحدة الأمريكية

ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف المهيمن على القوة في الشرق الأوسط، فهي الضامن الأمني لـ "الكيان الصهيوني" ودول الخليج، ولديها مستويات عالية من التجارة مع دول المنطقة، كما أنها حليف مع تركيا في معاهدة حلف شمال الأطلسي، هذا بالإضافة إلى العديد من الروابط الإقليمية (٢٤).

كان الموقف الأمريكي في بدايات الحراك الثوري في ليبيا أكثر ارتباكاً مما اتصف به الأساس الفكري أو الاستراتيجي الذي استند إليه ما عرف بمبدأ للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. أن التدخل الأمريكي جاء لترجمة ما احتوته الرؤية الاستراتيجية للأمن القومي الصادر عام ٢٠١٠، أن التدخل الأمريكي انطلق من إمكانية العمل على تحقيق المصالح للولايات المتحدة من خلال الوسيلة الدبلوماسية، كان الغرض من ذلك تجاوز السلبات التي ترتبت على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأعمال منفردة واحتلال دول أخرى، ووفقاً للمنظور الواقعي فإن ارتباط المصالح الأمريكية بالنفط والغاز أكثر من الارتباط بالقيم المتصلة بالثورة والديمقراطية (٢٥).

ويمكن اجمال دوافع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك في ليبيا بعدة نقاط هي (٢٦):

١- كبح النفوذ الروسي.

٢- حماية تدفق النفط وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية.

٣- الرغبة في تقارب المواقف مع الحلفاء الإقليميين.





٤- التشكك في الاعتماد على الأداة العسكرية فقط، إذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن الأزمة الليبية لا يمكن النظر إليها من خلال مكافحة الإرهاب فقط، وإنما تحتاج إلى جهد دبلوماسي يستطيع جمع الفرقاء السياسيين في ليبيا.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط الليبي يمثل محرك السياسات تجاه ليبيا، إذ تسيطر شركات "أكسمون موبيل وأوكسيدنتال" بترولسيوم الأمريكيتين على حصة نفطية ذات أهمية كبرى، وتأثرت مصالح الشركات الأمريكية بالأوضاع الليبية، لذا ترغب واشنطن في فرض الأمن والاستقرار في ليبيا لتعاود الشركات العمل بكل طاقتها، كما تسعى إلى استثمارات ومبيعات أنظمة التسليح بقيمة عالية، كما تمثل إعادة اعمار ليبيا فرصة للشركات الأمريكية لبلد غني بالموارد والنفط^(٢٧).

وتأكيداً على ما جاء أعلاه أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لواء للمساعدات الأمنية إلى تونس بغرض الاشراف على خارطة الصراع الليبي وضمان حد النفوذ الروسي في ليبيا، وفي أيار ٢٠٢٠، ذكرت قيادة الجيش الأمريكي بأفريقيا في بيان: "مع استمرار روسيا في تأجيج الصراع الليبي فإن القلق يزداد بشأن الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا. وفي بيان لاحق لقيادة الجيش الأمريكي بأفريقيا "أن لواء مساعدة قوات الأمن مهمته تحقيق التوازن مع النفوذ الروسي في ليبيا، فالتواجد الأمريكي لضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فلا بد من منع روسيا من الهيمنة على ليبيا، إذا ضمنت روسيا موقفاً دائماً في ليبيا، سيشكل تهديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، إذا نشرت أنظمة الصواريخ طويلة المدى فستغير هذه القواعد اللعبة بالنسبة لأوروبا وحلف شمال الأطلسي وكثير من الدول الغربية^(٢٨).





ثانياً: التحدي الفرنسي

شهدت العلاقات الفرنسية-الليبية مؤخراً تحول من حالة العداء إلى التحالف والشراكة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك تفاؤل حول مستقبل تلك العلاقات بعد ان توفرت لها مقومات النجاح مثل الوضوح في الرؤية والتعاون والمصالح المشتركة للبلدين، والتوافق في المواقف تجاه القضايا السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأرادتهما في الانتقال إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، إذ يشير المشهد العام على أن ليبيا تضع علاقتها مع فرنسا في اطار النهوض بالتجربة الديمقراطية التي تواجه التحديات الداخلية والخارجية وتحتاج وقفة الأصدقاء بخبرتهم وامكاناتهم للمساعدة في بناء الدولة الليبية الجديدة في المقابل تسعى فرنسا إلى تحقيق عوائد مالية واستثمارات ومبيعات أسلحة ونفوذ اقوى في ليبيا المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لها^(٢٩).

نجد ان فرنسا لها العديد من المصالح الاقتصادية في الداخل الليبي، واهمها موضوع إعادة الاعمار في ليبيا بعد الدمار الذي حل بها، ومن الفرص الضخمة الاستثمارات التي تقدر بمليارات الدولارات من قبل شركة توتال في قطاعي النفط والغاز كذلك تدرك فرنسا أن ليبيا تحتل المرتبة الثالثة ضمن الدول الأكثر امتلاكاً لاحتياطي الذهب بعد الجزائر وجنوب أفريقيا في القارة^(٣٠).

السياسة الخارجية الفرنسية مع الازمة الليبية لم تتغير بتبدل الرؤساء الفرنسيين ما بين هولاند وماكرون حيث لدى فرنسا مصالح حيوية في ليبيا تتمثل في ضمان استمرار تدفق الغاز والنفط واستكمال مكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي وتأمين القاعدة العسكرية الفرنسية "ما داما" والتي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطرق عن اية امدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي، والتي تخوض فرنسا معارك معها منذ عام ٢٠١٣، الامر الذي قاد فرنسا منذ الازمة الليبية الى الدفع بشريك يحافظ على مصالحها





داخل ليبيا ،وتقديم العسكري له ، ولم تستطع فرنسا إخفاء دعمها للجنرال حفتر ومقتل جنود فرنسيين خلال مهمة قرب بنغازي في دعم فرنسي لقوات حفتر في قتالها ضد خصومها في بنغازي (٣١).
يعدُّ الغاز الطبيعي أهم دوافع التدخل الفرنسي في ليبيا، فهناك خط انابيب الساحل والصحراء الذي يمتد من النيجر إلى نيجيريا ومنها الجزائر فأوروبا، كما تولي فرنسا أهمية أمنية للجنوب الليبي، إذ تتواجد الحركات المعادية لفرنسا في النيجر ومالي خاصة بعد بدء الصراع في مالي عام ٢٠١١، وتهديده المصالح الفرنسية(٣٢).

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية الروسية تمر بالعديد من التحديات على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية وفي مختلف المستويات المحلي والإقليمي والدولي والشرقي العربي والغربي الأوربي فشكلت عاملاً مؤثراً على السياسة الروسية، فالكل بين طامع في خيرات ليبيا من نفط وغيرها من المعادن وبين مدافع وباحث عن مكانته الإقليمية والدولية، جعلت من ليبيا محطاً لنفوذه ومزعزاعاً لسياستها الداخلية، كل ذلك تحدٍ كبير للسياسة الخارجية الروسية في ليبيا، وكابح ربما يؤثر على تحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، ومن خلال البحث وصلنا الى جملة من النتائج وكما يأتي:

الاستنتاجات:

١= ان انهيار المؤسسات وتلاشيها بعد عام ٢٠١١، نتيجة سقوط النظام الليبي خلف مشهداً سياسياً فوضوياً خالياً من المسؤولية، فضلاً عن الأحزاب ذات قاعدة عسكرية، وذلك لكونها مليشيات مسلحة مما يجعل العمل السياسي غير بعيد عن العمل العسكري، وانقسام ليبيا إلى حكومتين مما يعدُّ ذلك تحدياً للسياسة الروسية في ليبيا.





٢- ان التحديات الإقليمية تمثلت في التحدي التركي والتحدي القطري ، إذ تسعى تركيا في توطيد علاقاتها مع ليبيا لما تمثله ليبيا من امتداد جغرافي وعمق استراتيجي لانتمائها الإسلامي، واتباع تركيا طريقة فعالة لمنع أي تكتل في المنطقة ضد مصالحها، كما أن التوجه التركي إلى ليبيا توجه اقتصادي، كما أن التحدي القطري تمثل في رغبة قطر في ان تكون قوة إقليمية اقتصادية من خلال الحصول على عقود الشركات النفطية، كما تمتلك تعاون قطري -تركي في الأزمة الليبية، إذ تقوم قطر بدعم سياسي عسكري لتركيا وحكومة الاتفاق، فكل هذا يمثل تحدياً للسياسية الخارجية الروسية اتجاه ليبيا.

٣- أن التحديات الدولية تمثلت في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إذ ان الدخول الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط جاء لما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من نفوذ في المنطقة ، ولديها تعاون دولي مع دول المنطقة ، وكانت دافع الولايات المتحدة الأمريكية هي لكبح النفوذ الروسي وحماية تدفق النفط وحماية مصالح الحلفاء الإقليميين ، كما أن التحدي الفرنسي يتمثل في وجود قاعدة (داما) العسكرية في نيجيريا وتكون بالتماس مع الحدود الليبية ، وكذلك تسعى فرنسا للحصول على فرص استثمارية في ليبيا والحفاظ على مصادر تصدير الطاقة من ليبيا .

الهوامش:

- (١) علاء الدين زردومي ، سقوط جماهيرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج. واقع وافاق، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ١، الجزائر، ٢٠١٤م، ص١٢١.
- (٢) حمزة اطيش وأنور الفيتوري، اصلاح الإدارة العامة في ليبيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، تركيا، ٢٠٢١، ص٦٧.
- (٣) خيرى عمر ، الازمة الدستورية في ليبيا: ابعاد الصراع بين المكونات السياسية ، مجلة سياسات عربية ، العدد ١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥م، ص٣٦.





- (٤) بدرية صالح عبدالله، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١-٢٠٢١، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١١، العدد ٢ ، الجزء ٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠٢٢م ، ص١٧.
- (٥) علي سعدي عبد الزهرة جبير ، الاستحقاق الانتخابي في ليبيا لعام ٢٠٢٣ دراسة في المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، ٢٠٢٣م ، ص٥-٦.
- (٦) خديجة لعريبي ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق - جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٤، ص١٣١.
- (٧) عبد العظيم جبر حافظ ، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ (رؤية سياسية تحليلية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٨ ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠١٢م ، ص١١٦.
- (٨) محمد عبدالحفيظ المهدي الشيخ ، العلاقات الروسية الليبية بعد عام ٢٠١١، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٧٢، جامعة الدول العربية الأمانة العامة ، مصر، ص١٩٤.
- (٩) كاظم هاشم نعمه، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ، ٢٠١٦م، ص٢٩-٣٠.
- (١٠) Daniel Yergin, Thane Gustafson, Russia and what it means for the world, Nicholas Brealey publisher, London, p262.
- (١١) رحاب أبو العلا صالح أبو العلا ، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية اتجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي ٢٠١١، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد ٨، العدد ٥ ،جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية، ٢٠٢٣م، ص٧٣٢.
- (١٢) أبراهيم احمد حسن الجبوري ،الدور التركي في المنطقة العربية (الازمة السورية انموذجا) ،شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩م، ص٥١.
- (١٣) بن علال بن رحو سهام واخرون ، تداعيات ثورات الربيع العربي على الامن الإنساني في المنطقة العربية - نماذج مختارة ، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٢٠م، ص١٣٠.





- (١٤) علي طه عبدالله ، مصالح تركيا الاقتصادية المعاصرة في ليبيا وأثرها على السياسة الخارجية ، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٦١، العدد١، كلية التربية للعلوم الإنسانية ابن رشد -جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٢٢م، ص٣٤٢.
- (١٥) بدة الهاشمي ، السياسة التركية تجاه ليبيا (٢٠١١-٢٠٢٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي ، الجزائر ، ٢٠٢٠م، ص٦٧.
- (١٦) امرح ككلي ،العلاقات التركية الليبية مجالات الازمة وإمكانيات التعاون ،مجلة رؤية تركية ، العدد٤،مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تركيا، ٢٠١٧م، ص٩٧.
- (١٧) بالجلالي محمد ،التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال افريقيا، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٩م، ص ٨٩.
- (١٨) اركان إبراهيم عدوان و مصطفى جابر فياض ، محددات الدور لتركيا في ليبيا وتداعياته الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ،جامعة الانبار ،الانبار -العراق، ٢٠٢٠م، صص ٦٦٥-٦٦٦.
- (١٩) عماد قدورة ، السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات ،التحالفات المرنة ، سياسة القوة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ٢٠٢١م ، ص١٤٦.
- (٢٠) علي زياد العلي ،تركيا وعقيدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط ،المكتب العربي للمعارف ،القاهرة ، ٢٠١٩م ،صص ١١٤-١١٥.
- (٢١) محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣) ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٤م، ص٩٣.
- (٢٢) حازم حمد موسى ، مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي ، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠٢٠م، ص٣٢.





- (٢٣) مروان عوني كامل واحمد مشعان النجم، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل احداث (لربيع العربي) والازمة المستقبلية دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠م، ص ٢٣٠.
- (٢٤) مجموعة من الباحثين، إعادة تشكيل الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط شركات مستدامة واستثمارات استراتيجية، ترجمة لدراسة صادرة عن مؤسسة راند، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تموز/٢٠٢١م، ص ٢٤.
- (٢٥) خالد خميس السحاتي، دور القوى الكبرى في الازمة الليبية: تناقض الرؤى واختلاف المصالح، مجلة متابعات افريقية، العدد ١٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢١م، ص ٤٧.
- (٢٦) حنان أبو سكين، تناقضات الموقف الأمريكي تجاه الازمة الليبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٥، العدد ٢٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص ١٠٨-١٠٩.
- (٢٧) فرج حسن محمد الأطرش، الدوافع الاقتصادية وراء التدخل الخارجي في ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، ٢٠٢٠م، ص ٣٢١.
- (٢٨) حازم حمد موسى، مصدر سابق، ص ٣٠.
- (٢٩) مفيد كاصد الزبيدي، العلاقات الفرنسية-الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٥، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣م، ص ٣٦.
- (٣٠) التواجد الفرنسي في ليبيا: ميزان الربح والخسارة، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، تاريخ النشر ٢٧ أيار ٢٠٢٣م، تاريخ الزيارة ١٠ آذار ٢٠٢٤م، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://lcsms.info/>.
- (٣١) خالد فؤاد، الازمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري، المعهد المصري للدراسات، تركيا، ٩ أغسطس ٢٠١٧م، ص ٢.
- (٣٢) عبد الحميد مشري و نسبية تامة، التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٧، العدد ٣، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠٢٣م، ص ١٧٩.



